كعلم لا يجئ منه غير الماضي والدليل على ان اصله فعل بالكسر لا فعل بالفتح مخففة
بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف وزعم ابن السراج ومتابعوه انه
حرف والصواب فعلة بدليل اتصال تا بالفعل مثل ليسا ليسوا ليست اه وقد يتضمن
الفعل التام معنى ما اى يدل في ضمن معناه الاصلي قدر معنى التضمن فيصير
ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه
الاصلي حالا او خبرا ووصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب بعده نحو قوله تعالى
فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا اى صار مثل بشر كذا قيده الرضي فخرج التسعة بهذا اى
بسبب هذا الواحد وملابسا به عشرة اى صار عشرة تامة ويجوز اعتبار المعنى
المذكور فيما سبق اى تم التسعة بهذا صائرة عشرة وكذا زيد عالما اى صار عالما
كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد امير اى صار امير عادلا ولا يجوز زعم اعتبار
التضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حال او تمييز او مفعول له كما صرح
القاضي في قوله تعالى وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ويجوز تقديم اخبارها
اى الافعال الناقصة على انفسها الا ما في اوله ما اى نفيا ناقصا في اوله لفظ
ما استثناء من ضمير اخبارها ويجوز استثناؤه من الاخبار بتقدير
المضاف اى الا خبر ما في اه نافيا كما في ما زال او ملحقا به او مصدريا كما في ما دام
سواء اعتبر التقديم على مجموع ما ومدخوله فقط الاول فلو قضى الصدارة
وعدم جواز تقديم ما في خبر ما المصدرية عليها واما الثاني فلشبهه لنفي الجحد

وما ليس

وما ليس في اوله ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على مجموعهما مثل قائما
كان زيد لعدم الاخراج ولا يقال قائما كان زيد لوجوب الصدارة فلو يجوز قائما
ما زال زيد ولا الجلوس جالسا ما دام زيد لما ذكر خلافا للكوفيين ووافقهم ابن كيسان
من البصريين في غير ما دام فانهم يجوزونه نظرا الى كمال امتزاجها او صيرورتها مثل
فعل بحيث في المعنى والحكم كذا ان بدل لفظ ما بان النافية اى لا يجوز تقديم
الخبر في هذه الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقدير انتفى جواز التقديم انتفاء
مثل ذلك الانتفاء ان تبدل اه لانتهما كما في انفصال الصدارة حتى يجوز التعليق
بهما كما وانما التقديم ان بدل لفظ ما بلم ولما صرح به الرضي ولم يذكره لانتهما
من واحد ولن يجوز اى التقديم نحو قائما لم يزل زيد لان هذه الحروف لما
اثرت في مدخولاتها لفظا ومعنى كانتها جزء منها والمجموع واحد فانفرد
عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لا لكثرة دورانه في الكلام حتى انه يدخل
فيما لا يدخل فيه غيره من ادوات النفي مثل دخوله بين الحرف ومعموله لم كنت
بلا مال انفرد عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي ولم يذكر بعضا تقديم
اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب لانه سيجئ منه في المعمول المنصوب لان الفعل
امر تمام الخبر المبتدإ او خبره يجوز تقديمه والقسم الثاني من قسم الناقص ومعمول الذي
لا يعتاد من الطلقة لان الاسماء خاصة اى فعل ناقص بدل على معنى القرب
اى قرب حصول الخبر لاسم اما مجرد وجاء المتكلم ذلك وهذا في عسى واخويها ظاهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)